**الرأى الكينزى الحديث**

**اكد كينز على ان الطلب هو الذى يخلق العرض عكس ما اعتقد التقليدين واكد على ان الطلب المقصود هو الطلب الفعال وهو عبارة عن**

**( الطلب الخاص الاستهلاكى + الطلب الخاص الاستثمارى ) + الطلب العام الحكومى**

**وهو غير الطلب المعروف عند التقليدين فالتقليدين يعرفوا الطلب على انه**

**الطلب الاستهلاكى + الطلب الاستثمارى**

**- ويرى كينز ان الطلب الاستثمارى الخاص الذى يتوقف على دافع الربح ومقارنة سعر الفائدة بالعائد من الاستثمار والذى ايضاً يكون منخفض فى حالات الكساد**

**- يرى كينز ان كل من الطلب الخاص الاستهلاكى الذى يعتمد على ما يسمى بالميل الحدى للاستهلاك والذى يتثم بالانخفاض خاصة فى حالات الكساد**

**- مما يجعل هذان النوعان من الطلب يشوبه النقص والقدرة على تحريك الطلب الكلى لذلك لابد من تدخل الدولة لتحريك الطلب الكلى من خلال المالية العامة والانفاق الحكومى .**

**اى انه يرى ان الحل للخروج من الكساد هو زيادة الطلب وبما ان الطلب الاستهلاكى والاستثمارى ضعيفان فى حالة الكساد فالحل هو زيادة الطلب العام الحكومى من خلال زيادة الانفاق فى المالية العامة كما سنرى لاحقا**

**تعريف المالية العامة**

**هناك العديد من تعريفات المالية العامة تختلف حسب التطور الفكرى واختلاف النظم الاقتصادية**

**تعريف التقليديبن**

**علم المالية العامة هو دراسة النفقات العامة والايرادات العامة التى تلزم لتغطية هذه النفقات**

**التعريف الحديث**

**هو العلم الذى يدرس القواعد المنظمة للنشاط المالى للهيئات العامة وهى بصدد الحصول على الموارد اللازمة وانفاقها من اجل اشباع الحاجات العامة تحقيقاً لاغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**

**والفرق بين التعريفين**

**- انه فى الفكر التقليدى كان يجب التقيد بمبدأ تساوى النفقات العامة مع الايرادات العامة وضغط النفقات العامة الى اقصى حد وعدم اللجوء الى مصادر استثنائية فى الحصول على الايرادات مثل القروض او الاصدار النقدى الجديد لانه غير مطلوب تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ويقتصر دورها على الانفاق على الامن والعدالة والدفاع وتوفير الموارد المالية اللزمة لتغطية هذه النفقات**

**- اما فى التعريف الحديث فالمالية العامة تهدف الى تنفيذ الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اى انها تسعى لتنفيذ السياسة المالية لذلك لا نتقيد بان تتساوى الايرادات مع النفقات بالعكس فانه فى حالات الكساد تسعى الدولة لافتعال عجز اى زيادة النفقات عن الايرادات وتمول هذا العجز من خلال القروض والاصدار النقدى الجديد**

**التميز بين المالية العامة والمالية الخاصة**

**1- الفرق فى جانب النفقات العامة**

**- فى المالية العامة نجد ان الدولة تستهدف من نفقاتها العامة تحقيق الصالح العام حتى ولو لم يسفر نشاطها المالى عن تحقيق الربح**

**- فى المالية الخاصة يسعى الافراد او المنشات الخاصة بصفة اساسية لتحقيق المنفعة الشخصية المتمثلة فى شكل ارباح.**

**2- من حيث الايرادات العامة**

**- تتميز المالية العامة باعتمادها على ما للدولة من سلطة الاجبار فى فرض الضرائب و الرسوم**

**- يعتمد المشروع الخاص فى الحصول على ايراداته على التخصيص الاختيارى او التعاقد مع الغير**

**3- من حيث الموازنة العامة**

**- ومن جهة الموازنة بين النفقات والايرادات تبدا الدولة بتقرير اوجة الانفاق المختلفة ثم يتبع ذلك تدبير الايرادات اللازمة لتغطية هذة النفقات**

**- هذا بينما يبدأ الأفراد بتقدير ايراداتهم ثم يقدرون اوجه الانفاق على وجه لايؤدى لتجاوزها للايرادات بقدر الامكان** .